

التمويل البنكي كالية دعم لمختلف القطاعات الاقتصادية في الجزائر  
*Bank financing is a support mechanism for various economic sectors in  
 Algeria*

ط.د: عويفات محمد العربي<sup>\*1</sup>، د. دوار إبراهيم<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة غرداية (الجزائر)، الإيميل: [aouiffat.mohammed@univ-ghardaia.dz](mailto:aouiffat.mohammed@univ-ghardaia.dz)

<sup>2</sup> جامعة غرداية، (الجزائر)، الإيميل: [brahim.douar@univ-ghardaia.dz](mailto:brahim.douar@univ-ghardaia.dz)

تاريخ النشر: 2020/06/30

تاريخ القبول: 2020/05/25

تاريخ الاستلام: 2020/04/02

### ملخص:

تهدف دراستنا الى تبيان دور النظام البنكي في ارساء قواعد التنمية لمختلف القطاعات الاقتصادية من خلال الدعم المالي وتحقيق الاطار الائتماني ، الذي أصبح واحدة من أهم دعائم التنمية الاقتصادية وبدونها لا يستطيع أي اقتصاد معاصر أن يؤدي وظيفته، وبالتالي نسعى الى تسليط الضوء أكثر في ابراز خصائصه وابرار اهم معوقاته لتجنب انعكاساته السلبية على مستوى المؤسسات الاقتصادية وحول أداء وفاعلية النظام البنكي في النشاط الاقتصادي، وقدرته على تحقيق التوازنات من بينها نشاط الادخار والاستثمار وتحقيق أهدافه المتمثلة أساسا في الربحية ومواجهة المخاطر.

الكلمات المفتاحية:البنكي، التمويل، الائتماني، التنمية، الاداء.

تصنيف D92 ;G10:JEL

**Abstract:**

*Our study aims to clarify the role of the banking system in establishing the rules of development for various economic sectors through financial support and the achievement of the credit framework, which has become one of the most important pillars of economic development and without which no contemporary economy can perform its function, and therefore we seek to shed more light in highlighting its characteristics and highlighting The most important obstacles to avoid its negative repercussions at the level of economic institutions and about the performance and effectiveness of the banking system in economic activity, and its ability to achieve balances, including the activity of savings and investment, and to achieve its goals, which are mainly in profitability and facing various risks.*

**Key words:** banking, finance, credit, development, performance

**Jel Classification Codes:** D92 ;G10.

1. مقدمة:

يعد ملف التنمية في أي مجتمع وارتباطه بالقضايا المتعلقة بالتمويل، من حيث الأساليب والأجهزة وبوجه خاص من خلال الدور الذي يمكن أن يلعبه الجهاز البنكي للاضطلاع بهذا العبء، ومدى إمكانياته في تغيير أوضاعه وسياساته بما يمكنه التكيف مع الأوضاع المطلوبة لتنمية المجتمع، فيمكن للبنوك أن تلعب دورا أساسيا في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال تجميع الموارد المختلفة ثم توجيهها إلى أوجه الاستخدام والاستثمار المناسبة.

وقد تأكد دور النظام البنكي من خلال ما قدمه من خدمات أصبحت واحدة من أهم دعائم التنمية الاقتصادية وبدونها لا يستطيع أي اقتصاد معاصر أن يؤدي وظيفته، ونظرا لكون الطلب على خدمات النظام المصرفي طلبا مشتقا من حاجة التنمية الاقتصادية، فبذلك يمكن القول إنه كلما اتسعت حدود التنمية زادت الحاجة إلى وجود نظام بنكي أكثر تطورا وأوسع خدمات، حيث يشكل مع المؤسسات الوسيطة والأسواق المالية شكل هيكل الائتمان الادخاري للاقتصاد الوطني.

وليس ثمة شك أن تحقيق معدلات نمو اقتصادي متزايدة وقابلة للاستمرار يتطلب إزالة العوائق التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، ولعل أهم تلك العوائق هو قصور مصادر التمويل ورأس المال الكافي لتمويل المشروعات الاستثمارية الخاصة وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

و في ظل غياب سوق حقيقي لرأس المال البنوك من المؤسسات المالية ذات الأهمية البالغة في النشاط الاقتصادي تعددت الآراء والاتجاهات حول أداء وفاعلية النظام البنكي في النشاط الاقتصادي، إلا أن استقرار النظام البنكي وقدرته على تحقيق التوازن بين نشاط الادخار والاستثمار يتم عن طريق تحقيق أهدافه المتمثلة أساسا في الربحية ومواجهة مخاطر الاستثمار.

الجهاز البنكي جهاز فعالا ومنشط لبقية القطاعات ، بحيث يوفر مختلف التمويلات والخدمات التي يحتاجها أي قطاع، ففعالية الجهاز البنكي ومدى قدرته على تجميع الادخارات وتوفير الموارد المالية لمختلف الأعوان الاقتصادية أساس نجاح النظام الاقتصادي

و من اجل التطرق للجوانب المتعددة في هذه الورقة البحثية ولإبراز أهمية التمويل البنكي ودوره في النهوض وتطوير المؤسسات الاقتصادية قمنا بطرح الاشكال على النحو التالي:

### 1.1 الاشكالية الرئيسية :

ما مدى أهمية و مساهمة التمويل البنكي في تطوير القطاع الاقتصادي بالجزائر؟

تندرج تحت الإشكالية الرئيسة الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي المفاهيم المتعلقة بالتمويل ومصادره وأهميته الاقتصادية؟؛
- ما هو دوره في التنمية الاقتصادية؟؛
- ماهي أهمية، ومراحل تطور التمويل البنكي ؟

### 2.1 فرضيات الدراسة.

ارتأينا صياغة فرضيتين كإجابات أولية لهذه التساؤلات والتي من شأنها تحديد معالم الموضوع

والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- هناك مفاهيم متعددة تتعلق بمفهوم التمويل وهناك مصادر متعددة داخلية وخارجية للتمويل أهمها التمويل البنكي؛

- التمويل البنكي مؤشر مالي وائتماني تعتمد عليه كثير من المؤسسات الاقتصادية .

### 3.1 أهمية الدراسة.

تنبع أهمية الدراسة من خلال محاولة إبراز دور التمويل البنكي في تطوير مختلف القطاعات ، بالإضافة الى الدعائم المالية والائتمانية التي يحوزها هذا النوع من التمويلات التي تحضى بها الجزائر.

#### 4.1 أهداف الدراسة. تتمثل فيما يلي:

-التعرف على أهمية التمويل البنكي؛

-التعرف على اثار التمويل التي يقدمها البنك وانعكاسه على تنمية نشاط المؤسسة الاقتصادية.

#### 2. مفهوم التمويل، خصائصه ومصادره.

#### 1.2 تعريف التمويل.

في الاقتصاديات المعاصرة يشكل التمويل أهم الأنشطة الرئيسية لتطوير القوى المنتجة وبالتالي الإنتاج، إذ تعتبر هذه الوظيفة بالغة الأهمية ومن الضروريات اللازمة لأي قطاع ذلك لما توفره من أموال لازمة لتغطية نفقات المشاريع المختلفة بقدر حاجتها المطلوبة.

ولقد اختلف علماء الاقتصاد على تعريف مصطلح التمويل حيث ظهرت عدة تعريفات تستند جميعها إلى المدارس التي ينتمون إليها والتي نذكر منها.

- التمويل على أنه: «البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال واختيار وتقسيم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينها بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات المؤسسة. (شاكر،، 2006،، صفحة 14)

-يعرف التمويل على أنه مجموعة من الأسس والحقائق التي تعامل في تدبير الأموال وكيفية استخدامها سواء كانت هذه الأموال تخص الأفراد أو منشآت الأعمال أو الأجهزة الحكومية. (الحكيم، 1998، صفحة 27)

وخلاصة التعاريف هي أن التمويل هو توفير حجم من الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية وتطويرها، وهو نابع من رغبة الأفراد ومنشأة الأعمال لتحقيق أقصى حد من الرفاهية. ومما سبق يمكن ان نوجز تعريف مختصر للتمويل والذي يعتبر على أنه القوة التي تمد المشروع بالطاقة وتمكنه من توفير مبالغ مالية بهدف تطويره أو توسيعه.

## 2.2 خصائص التمويل

إن الأموال التي تتحصل عليه المؤسسات من مصادر مختلفة لها عدة خصائص نلخصها فيما

يلي:

أ- تاريخ الاستحقاق: الأموال التي تتحصل عليها المؤسسة لها فترة زمنية ينبغي سدادها؛

ب- عائد على الدخل: ينبغي أن مصادر التمويل له الحق بالحصول على أمواله وفوائده المترتبة عليها من السيولة أو دخل المؤسسة؛

ج- الحق على الموجودات: إذا عجزت المؤسسة على تسديد التزاماتها من خلال السيولة أو الموجودات المتداولة تلجأ إلى استخدام الموارد الثابتة؛

د- الملائمة: وهو يعني أي تنوع مصادر التمويل وتعددتها تعطي المؤسسة فرصة اختيار مسار نمو الذي يناسب الوقت والكمية والشروط والفوائد.

### 3.2 مصادر التمويل.

يمكن لنا تقسيم مصادر التمويل إلى: (الحاج، 2010، الصفحات 25-26)

أ- من حيث الملكية: وتنقسم إلى:

- التمويل من المالكين أنفسهم وذلك من خلال عدم توزيع الأرباح، زيادة رأس المال، ويطلق عليه بأموال الملكية؛

- التمويل من غير المالكين (المقرضين)، وقد يكونوا موردين للمنشأة، أو بنوك أو مؤسسات مالية... الخ، ويطلق عليه بأموال الاقتراض.

ب: من حيث المصدر: وينقسم إلى:

- تمويل داخلي: ويكون مصدره من المؤسسة نفسها أو مالكيها، مثل بيع الأصول أو تأجيرها أو حجز الأرباح... الخ؛

- تمويل خارجي: ويكون مصدره من خارج المؤسسة وبعيدا عن مالكيها مثل الاقتراض البنكي، التمويل التجاري، السندات... الخ.

ج-: من حيث المدة (الفترة الزمنية) وينقسم إلى:

1-تمويل طويل الأجل: تحصل عليه المؤسسة من المؤسسات المالية المختلفة مثل البنوك وشركات التأمين، تتوقف عملية السداد على ما يتم الاتفاق عليه من شروط وذلك فيما يتعلق بمعدل الفائدة، تاريخ الاستحقاق عادة ما يفوق سبع سنوات؛

2-تمويل متوسط الأجل: يقصد بها تلك الأموال التي تحصل عليه المؤسسة في صورة نقدية او أصول، والتي عادة ما تكون مدة استحقاقها تتراوح بين سنتين وسبع سنوات، وهذه القروض تكون موجبة لشراء وسائل الإنتاج المختلفة؛

3-تمويل قصير الأجل: وهو تمويل الذي يستخدم لتمويل العمليات الجارية في المشروع وتمويل الأصول المتداولة والاحتجاجات المالية المؤقتة.

3. مفهوم التمويل البنكي ومعوقاته.

1.3 : مفهوم التمويل البنكي.

يعتبر التمويل البنكي أحد أهم مصادر التمويل الخارجي وأهمها للقطاعات الاقتصادية العاملة

في إطار الاقتصاد الوطني ولذلك يعرف التمويل البنكي على أنه:

الدور الذي تلعبه البنوك في الاقتصاد الوطني بصفتها وسيطا أوليا بين المدخر والمستثمر، فمدخرات الأفراد تتجمع لدى البنوك في صورة ودائع، وبالتالي تتوفر البنوك على رصيد قابل للإقراض مرة أخرى إلى المستثمر لتمويل عملياته الاستثمارية كما أنها قد تقوم بنفسها ببعض العمليات الاستثمارية، ولأن من وظائف البنك الأساسية خلق الودائع وهذا يعكس قدرتها على التوسع في منح الائتمان ومن هذا يتضح أنه لا بد من وجود سلطة عليا، يمكنها التحكم في قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وتوجيهها إلى اتجاه يتفق مع السياسة النقدية للبلاد وهذه السلطة تتمثل في شخص البنك المركزي؛

(عياش، 2012، صفحة 42)

عملية التمويل البنكي هي قيام البنوك بتوفير احتياجات الأفراد والمؤسسات والحكومات من الموارد المالية التي من شأنها أن تعمل على توفير المقومات الأساسية لبناء المشروعات الاقتصادية والاستثمارية ودعمها وتنميتها وذلك بما يتلاءم وأهداف النظام الاقتصادي والخطة الاقتصادية للدولة في توفير

متطلبات النهوض بواقع الاقتصاد بجميع قطاعاته في كل البلدان النامية والمتقدمة، عن طريق القروض أو ما يسمى بالائتمان.

يعرف الائتمان بأنه: تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة تعسر العميل وعدم قدرته على السداد دون أن يتحمل البنك أي خسارة مالية، ويمكن تعريفه من وجهة نظر أخرى بأنه الثقة التي يولمها البنك لعميله في إتاحة مبلغ من المال لاستخدامه في عرض محدد خلال فترة زمنية معينة ويتم سداده بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه (الجبار،، 1990، صفحة 45)

ويمكن تصنيف الائتمان إلى نوعين: (شيحة،، 1999، الصفحات 124-125)

- الائتمان في شكل تقديم قروض نقدية بطريقة مباشرة أو إعطاء تقديم على الحساب أو الدفع من تحت الحساب، أو خصم كمبيالة لصالح صاحبها؛

- لا يقدم فيه البنوك أية أموال إلى عميله وإنما يمنحه الكفالة والضمان، فيلتزم مثلا لصالح العميل عن طريق قبوله كمبيالة صادرة عن العميل، عن طريق قبوله كمبيالة صادرة عن العميل، وفي الواقع إن هذه التفرقة تختفي في النهاية لأنه حق في حالة ضمان البنك لعميله، فإن البنك يؤدي به إلى التزام بدفع مبلغ معين للغير من أجل عميله، ومن ثم بتحويل الضمان على قرض غير مباشر.

### 2.3 معوقات التمويل البنكي:

سنحاول من خلال هذا العنصر التعرض لأهم المعوقات التي تعترض التمويل البنكي الجزائري للمؤسسات الاقتصادية (فضيلة، 2009، صفحة 112).

أ- صغر حجم البنوك: على الرغم من التطور الذي شهدته البنوك الجزائرية من حيث زيادة أصولها ورؤوس أموالها، إلا أنه لا تزال تعاني من صغر أحجامها مقارنة مع البنوك الأجنبية والعربية، حيث أن الاتجاه السائد الآن هو اندماج البنوك فيما بينها من أجل تقوية مكانتها وتعزيز كفاءتها؛

ب- القروض المتعثرة: أدت ممارسات الإقراض السابقة في الجزائر إلى تدهور ملحوظ في نوعية محافظ قروض البنوك وهو الأمر الذي تفاقم لاحقا بسبب الأوضاع الاقتصادية العامة الغير مواتية؛

ج-الضعف في تقييم المخاطر: إن المصاريف عند ممارستها لوظيفتها تتعرض إلى مخاطر مرتبطة بكل من العملاء والسيولة ومعدل الفائدة والصراف، هذه الوضعية تقرض على البنك أن يكون على دراية بها ودراستها بالشكل الذي يتيح التمکن منها وحسن تسييره أو عملية تقدير المصارف الجزائرية لدرجة مخاطرة صعبة ومعقدة؛

د-وجود عدة مشاكل بيروقراطية إدارية: نرني من وراء تطبيق الإصلاحات في الجزائر إلى اعتماد نظم اقتصادية ومالية وليبرالية عن طريق تغيير جذري للمحيط الاقتصادي والمالي، وذلك بتغيير ذهنيات الإدارية في التسيير؛

هـ-إن القضاء على العقبات البيروقراطية هو العمل ليصبح البنك مؤسسة تخضع في تسييرها لقانون رؤوس الأموال السوقية، وكذلك لقانون النقد والقرض والقانون التجاري، إلا أن الواقع أثبت أن البنوك مازالت ملكا للدولة، تعمل تحت سلطة الوزارة الوصية وموجهة خاصة إلى تمويل القطاع العمومي حتى المتعسر منه؛

و-أدوات التمويل ووسائل الدفع التقليدية: حيث معظم البنوك التجارية تتم التعامل بأدوات التمويل التقليدية التي لا ترقى إلى تقنيات التمويل الدولية الجديدة؛

ي-بالإضافة على ابتعاد البنوك التجارية عن وسائل الدفع الالكترونية رغم البدء في انتشارها مؤخرا ولكن بنسبة ضئيلة؛

ز-الابتعاد عن تمويل النشاطات الإنتاجية الاستثمارية: رغم ما جاء به قانون النقد والقرض من إصلاح في عملية تقديم القروض لمختلف القطاعات وتنويعها، إلا أن الواقع اثبت عدم تمويل النشاطات الاستثمارية التي عوائدها في المدى الطويل بل تقدم قروض قصيرة ومتوسطة المدى مسترجعة بسرعة موجهة للميدان التجاري ومن المهن الحرة، غدا أن ثلثي القروض الممنوحة من طرف البنك الجزائري موجهة أساسا للاستيراد بدلا من الاستثمار بنسبة تصل إلى 60 أو 70 بالمائة موجهة إلى عمليات التجارة الخارجية.

ك-هيكل ملكية البنوك: يتسم هيكل ملكية الجهاز البنكي في الجزائر بالمساهمة الكبيرة للقطاع العمومي صاحبة السيطرة الكاملة لهذا القطاع على إدارة وعمليات البنوك، وقد أثر وجود الملكية والسيطرة في الهيكل للبنوك على استراتيجيات وعمليات المؤسسات البنكية بشكل كبير، وعلى الرغم

من سياسة التقليل من نسبة ملكة القطاع العمومي في البنوك وتخفيض قيود الدخول إلى القطاع المالي و البنكي، إلا أن القطاع العمومي مازال يملك الحصة الأكبر في الجهاز البنكي حيث من بين 25 بنك ومؤسسة مالية معتمدة تملك السلطات العمومية 11 مؤسسة مالية وهي الأكثر حجماً.

ل-ضيق السوق النقدي الأولي والثانوي: يحتاج الجهاز البنكي إلى وجود سوق نقدية منظمة ومتطورة لما لها من أهمية بالغة لا يمكن تجاهلها، حيث يتم من خلالها تأمين السيولة النقدية وتوفير أدوات الدفع للبنوك ومن خلال ذلك تستطيع هذه البنوك تمويل النشاط الاقتصادي بمختلف قطاعاته، وتتمكن كذلك السلطات النقدية من ممارسة رقابة فعالة على الائتمان والنقود في الاقتصاد، وتقاس درجة نمو السوق النقدي بعدة مؤشرات لعل أهمها: الحجم الكلي للودائع، تطور الحجم الكلي للقروض، تعدد وتنوع الأصول النقدية والمالية تعدد وتنوع البنوك المتعاملة في السوق وقدرتها على توفير أدوات الدفع، والقيام بعملية تمويل النشاط الاقتصادي بأقل تكلفة ممكنة، في حين يعتبر السوق المالي سوق الادخار شبه السائل والائتمان طويل الأجل (فضيلة، 2009، صفحة 113).

#### 4. أهمية التمويل البنكي.

لتمويل أهمية كبيرة في المجال الاستثماري، فلا استثمار بلا تمويل، ومن هنا برزت حاجة المشروعات المختلفة إلى المال كعنصر أساسي لتحقيق أهداف تلك المشروعات المختلفة في النمو والتوسع وخدمة البشرية ومن المعلوم ان تكوين راس المال له أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية، اذ ان انخفاض تكوين راس المال يعود إلى نقص المدخرات وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي ونقص الاستهلاك والادخار ويؤدي إلى انخفاض الاستثمار، ويمكن ان يسهم التمويل من خلال المؤسسات المالية المختلفة بنوك، المؤسسات التمويلية المختلفة، في تعزيز التنمية الاقتصادية بأبعادها المختلفة من خلال جملة من الصيغ المتعددة التي تتناسب مع الأنشطة و القطاعات الاقتصادية المختلفة سواء كانت تجارية، صناعية زراعية، عقارية، مهنية، حرفية. يعد نشاط التمويل من أهم الأنشطة بالبنوك حيث تمثل عوائده اهم مصدر للأرباح.

ويمكن تلخيص أهمية التمويل على النحو التالي: (السامرائي، 2013، صفحة 53)

#### 1.4 أهمية التمويل البنكي في زيادة الإنتاج:

تحتاج المشروعات الصناعية والزراعية الكبيرة الجديدة منها والقائمة إلى موارد مالية مستمرة ضخمة تفوق الموارد الذاتية للمشروعات، لذلك تلجأ المشروعات إلى الائتمان في البنوك أو إلى إصدار سندات وطرحها على الجمهور وتلعب البنوك المتخصصة دوراً أكبر في توفير مثل هذه الموارد، ويمكننا القول هنا أن البنوك الائتمانية تقوم بدور الوسيط فيما بين المدخرين والمستثمرين من أجل المساهمة في تمويل أو زيادة الإنتاج والاستثمار في الاقتصاد الوطني؛

#### 2.4 أهمية التمويل البنكي في زيادة الاستهلاك:

يساهم في حصول المستهلكين من أصحاب الدخل المتدنية على بعض السلع الاستهلاكية المعمرة وغيرها من السلع، مما يترتب عليهم دفع قيم ذلك الائتمان عندما ترتفع دخولهم المستقبلية أو من مدخراتهم المستقبلية وساعد الائتمان الاستهلاكي في تنشيط جانب الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية مما يؤدي إلى زيادة حصة السوق وزيادة حجم الإنتاج ودعم الاقتصاد الوطني؛

#### 3.4 أهمية التمويل البنكي في توزيع الموارد المالية والائتمانية على مختلف الأنشطة الاقتصادية:

يلعب الائتمان دوراً مهماً في توزيع الموارد المالية المتاحة للجهاز البنكي بين مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية بما يضمن الاستخدام الكفء لهذه الموارد من خلال توزيعها على جميع المشاريع وفقاً لاحتياجاتها بما يحقق نمواً اقتصادياً متوازناً يخدم كل من السياسة الائتمانية والسياسة الاقتصادية وذلك من خلال تعبئة الأموال ومنح الائتمان وتهتم بالأساس في كيفية تعبئة المدخرات المحلية وتجميع أكبر قدر ممكن منها ووضعها في خدمة التنمية الوطنية من خلال عرض واستخدام الائتمان في إطار من الاستقرار الاقتصادي ومحاربة التقلبات الاقتصادية من ناحية التضخم والانكماش؛

#### 4.4 أهمية التمويل في تسوية المبادلات أداة تبادل:

نقصد بتسوية المبادلات أي تبادل بين طرفين وبما أن الأوراق النقدية والمسكوكات تمثل ديناً لحاملها بذمة الجهة المصدرة لها، فإن الشيكات تمثل ديناً لحاملها على البنك المسحوبة عليها، أي بإتاحة أدوات الدفع بالشكل الكافي؛

#### 5.4 أهمية التمويل البنكي في تشغيل الموارد العاطلة:

يمكن الاستفادة من الأموال العاطلة من تشغيلها بصورة مؤقتة من خلال التمويلات قصيرة الأجل وهذا المقترض ينتفع من استخدام هذه الموارد في نشاطات مؤقتة تحقق له دخلا مربحا وبالمقابل فإن المقرض سيحصل لقاء استعماله لتلك الموارد على دخل مناسب؛

تأتي أهمية التمويل من الحاجة إلى الأموال، فتزداد أهمية وظيفة التمويل بزيادة الحاجة للتمويل، وتنقص بنقصان الحاجة له، ونظرا لأهمية التمويل فإن بعض وظائفه ومهامه تعتبر أساسية لجميع المؤسسات من ناحية كيفية حصولها على موارد مالية من مصادر خارجية وتوزيعها على استخداماتها المختلفة ومراقبتها لتدفق تلك الموارد في عملياتها التي يجب أن تؤدي في كل المنظمات سواء كانت مؤسسات حكومية او تجارية، وتمثل هذه الوظائف في: (حسين،، 2000، صفحة 145)

-إنشاء مخطط تمويل على المدى الطويل؛

-توفير الموارد، ومن ثم استخدامها بطريقة تؤدي إلى زيادة فعالية عمليات وإنجازات المؤسسة إلى حد أقصى هذا يستوجب عليها دراسة الاسواق المالية التي تمكنها من الحصول على الموارد لاتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة.

-يسمح بإنجاز مشاريع جديدة.

من وجهة ثانية تكمن أيضا أهمية التمويل البنكي في:

- الائتمان الذي يشكل النشاط الذي يرتبط بالاستثمار الأكثر جاذبية له ومن خلاله يستطيع البنك التجاري أن يضمن الاستثمارية والنمو ويضمن القدرة على تحقيق مجموعة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها؛ (زبيدي، 2002، صفحة 28)

-يعد التمويل البنكي نشاطا اقتصاديا في غاية الأهمية لما له من تأثير متشابك الأبعاد على الاقتصاد القومي كونه يعتبر من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية لقطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة؛ -توفير رؤوس الأموال اللازمة لإقامة المشاريع الإنتاجية واستمرارها، ويتعلق ذلك خاصة بالمشاريع الإنتاجية الحديثة ذات الثقل الكمي والنوعي، والتي تعتبر نتاج الثورة العلمية التكنولوجية، ونتيجة حتمية لتطور الحياة الاقتصادية، والتي يترتب عليها من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ما يلي: (عياش، 2012، صفحة 43)

- تحقيق نسبة عالية من النمو الاقتصادي بالنسبة لمختلف القطاعات الاقتصادية؛
  - التخفيف الكبير من حدة البطالة والفقر، وذلك من خلال توفير منافذ لجميع الموارد الاقتصادية بما فيها من العنصر البشري المنتج والمبدع؛
  - تحقيق درجة عالية من العدالة الاجتماعية والاقتصادية في التوزيع، وإشباع الحاجات الأساسية للمواطنين بأسعار يمكن للغالبية دفعها، وذلك بما يتناسب مع الظروف والمتغيرات العالمية وبما يضمن الانخراط في واقع المجتمع العالمي؛
  - تعزيز الأمن القومي لا سيما في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية الحالية والمتمثلة بتعدد الأقطاب الاقتصادية والتكتلات الكبيرة التطور وانفتاح السوق وأيضا تفاقم النزاعات التجارية؛
  - تمويل عجز الموازنة العامة وتعتبر مصادرها من المصادر الداخلية والتي تلجأ اليها الدولة عند دعم كفاية إيرادات المصادر التقليدية من ضرائب ورسوم وقروض لتغطية النفقات العامة لهذه الدولة.
5. بعض المؤشرات الخدمانية للتمويل البنكي

اردنا تقديم نموذجين لبعض البنوك الجزائرية وما تقدمه من اداءات مالية تمويلية واخرى ائتمانية تحضى بالاهتمام والدفع بالعجلة الاقتصادية ، واعتبارها دعامة اساسية لمختلف القطاعات .

1.5 البنك الوطني الجزائري

اول بنك تجاري وطني ، أنشئ البنك الوطني الجزائري بتاريخ 13 جوان 1966، حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة، كما تخصص الى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي (<https://www.bna.dz>، 2020)

إلى غاية 31 ديسمبر 2018 توسعت نشاطات البنك من خلال الانتشار وما حققه من نتائج مالية واخرى تجارية نعرضها في ما يلي (الجزائري، 2018):

الجدول 1: خدمات ونتائج البنك الوطني الجزائري

النتائج التجارية	النتائج المالية	الخدمات
- الميزانية الإجمالية : 3082299 مليون دج.	- المنتج البنكي الصافي : 95705 مليون دج	- 214 وكالة تجارية موزعة على كافة التراب الوطني.
- إجمالي موارد الزبائن (دون احتساب العملة الصعبة): 1849643 مليون دج	- الناتج الإجمالي للاستغلال : 73600 مليون دج	- 17 مديرية جهوية للاستغلال - 145 موزع آلي للأوراق النقدية (DAB)
- وظائف الزبائن :1822444 مليون دج.	- الإنتاج 50036 مليون دج	- شبك آلي للبنك (GAB 97) - أكثر من 5000 موظف
- جاري القروض العقارية: أكثر من 52 مليار دج.	- الناتج الصافي 35 832 : مليون دج	- المئات من المؤسسات لديها اشتراك في خدمة تبادل المعطيات الإلكترونية (EDI)
- جاري قروض المؤسسات : 91412 مليون دج.		- 234122 بطاقة بنكية
- جاري قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة/ الصناعات الصغيرة و المتوسطة 109862 مليون دج		- 2780481 حساب للزبائن

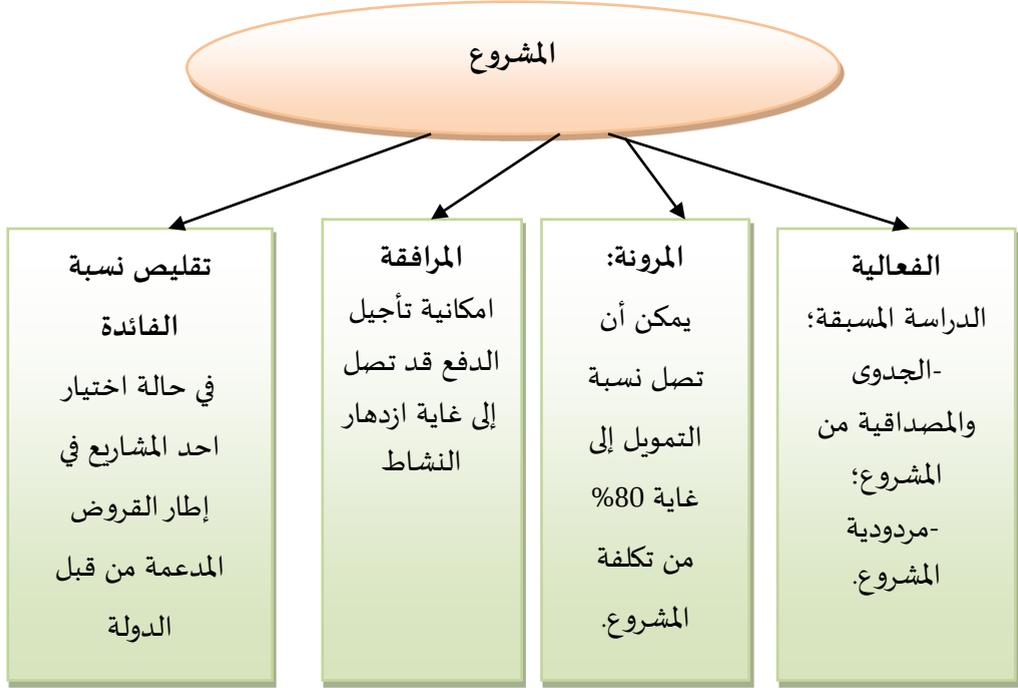
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد (<https://www.bna.dz>)، 2020)

يسهر البنك على تقديم : (<https://www.bna.dz>)، 2020)

- قروض طويلة المدى: تدعم المشاريع الاستثمارية وهي قروض تتجاوز مدتها 07 سنوات موجهة لتمويل الاستثمارات الضخمة، مثل بناء الهياكل الأساسية، مع فترة تأجيل الدفع تتلاءم مع النشاط قد تصل حتى 05 سنوات و تجعل من القروض طويلة المدى الصيغة الأمثل التي تضمن نجاح الشركة. وفق مخطط مدروس مسبقاً؛

-قروض متوسطة المدى البنك الوطني الجزائري يضع تحت التصرف قرض متوسط المدى تتراوح مدته من 02 إلى 07 سنوات مع فترة تأجيل الدفع تتناسب مع النشاط الممارس تتراوح مدته من 01 إلى 03 سنوات .

الشكل 1 : اطار متابعة المشروع بقروض طويلة ومتوسطة المدى



المصدر: من اعداد الباحثين : بالاعتماد على : (<https://www.bna.dz> ، 2020)

بالاضافة الى ما يقدمه البنك الوطني الجزائري (<https://www.bna.dz> ، 2020):

-القرض الايجاري للمهنيين الذين يرغبون في شراء عتاد التجهيز، معدات اخرى او حتى سيارة بما يتناسب مع الفترة الاستهلاكية مع امكانية شراء العقار عند نهاية العقد؛

-حماية الاهلية في الحصول على القرض والاستفادة من تخفيض في الضرائب ومن التمويل التام للعقار؛

-التجديد العقاري عن طريق الائتمان الايجاري الذي يعد تأميناً ضد القدم؛

-المرونة بتمويل عدة منتوجات في نفس الوقت بحسب قدرتك على التسديد؛

-قروض بإمضاءات: يمكن للبنك الوطني الجزائري أن يكون ضامنا ، وهذا عن طريق إمضاءه؛

-مردودية الاحتفاظ بالأموال عن طريق تأجيل الدفعات وتجنب الصرف الفوري للأموال؛

-التنوع في الاستفادة من التشكيلة المتنوعة للقروض بإمضاءات؛

- الضمان الاحتياطي هو ضمان خاص بالأوراق التجارية، في حالة ما إذا ألزم الممول بتقديم ضمان بالدفع لأجل، يمكن للبنك الوطني الجزائري من الاستفادة من نوعية إمضائه و ذلك بضممان الاوراق التجارية؛

-كفالة التعهد وهي كفالة ضرورية في إطار الصفقات العمومية أو الخاصة، الوطنية منها أو الدولية لتجنب المؤسسة إيداع أموالها في حالة قبول عرضها؛

-كفالة حسن التنفيذ وهي كفالة ضرورية عند رغبة المؤسسة في المساهمة في ورشات عمل مطلوبة من قبل الدولة أو الجماعات المحلية. وتجنب هذه الكفالة الخاصة بالمناقصة و حسن التنفيذ المؤسسة من إيداع أموالها كضمان عند مشاركتها في مناقصة؛

-تعهد خاص بقرض السحب قرض يسمح للمؤسسة بسحب السلع و البضائع المستوردة قبل تصفية و دفع الحقوق و الرسوم المتوجبة؛

القرض المستندي هو قرض يستخدم في إطار التعاملات الدولية من أجل استيراد و تصدير السلع و معدات التجهيز، ومن بينها كفالة جمركية. كفالة الإرجاع المسبق. تسبيق على وثيقة التصدير؛

-قروض الصندوق قروض الصندوق قصيرة المدى متوفرة في عدة صيغ ،كتسهيلات الصندوق مقدمة لتسيير وتغطية الفارق الزمني في الخزينة لمدة جد قصيرة. و لمواجهة صعوبات نهاية الشهر

بالإضافة الى الأرباح محسوبة على أساس الاموال المستعملة فعليا؛

-خصم الاوراق التجارية يقوم البنك الوطني الجزائري بتحويل القروض المجسدة بأوراق تجارية الى اموال نقدية بفضل خصم الاوراق التجاري؛

-السحب المكشوف يجسد هذا القرض بسحب مرخص من الحساب يتجاوز قيمة الرصيد، من

اجل مواجهة المصاريف الفورية والغير متوقعة والتي تدخل في دورة الاستغلال. او الفوائد المحسوبة على اساس المبالغ المالية المستلمة؛

## التمويل البنكي كألية دعم لمختلف القطاعات الاقتصادية في الجزائر

-تسبيق على الصفقات هو قرض يسمح للمؤسسات والشركات المشاركة في الصفقات العمومية بمواجهة فارق الزمن في الخزينة الناتج عن المصاريف الضخمة (الأشغال، الترميمات...) و آجال التسديد.

### 2.5 مصرف السلام-الجزائر:

بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته . كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، تم إعتقاد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، لبدأ مزاوله نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة. إن مصرف السلام-الجزائري يعمل وفق إستراتيجية واضحة تتماشى و متطلبات التنمية الإقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ و القيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق، و المتعاملين، و المستثمرين، و تضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة و الاقتصاد .  
(<https://www.alsalamalgeria.com>، 2020)

### الجدول 2 اهداف وخصائص مصرف السلام الجزائري

الاهداف	الخصائص
- التركيز على تحقيق أعلى نسبة من العائدات للعملاء و المساهمين على السواء؛ - الريادة في مجال الصيرفة الشاملة؛ - تقديم خدمات و منتجات مبتكرة، معتمدة من قبل الهيئة الشرعية للمصرف؛ - العمل على الإستجابة لكافة الحاجيات المطلوبة، و المنتظرة من قبل المتعاملين و الزملاء.	- يعتمد معايير الجودة في الأداء، لمواجهة التحديات المستقبلية في الأسواق المحلية و الإقليمية، و العالمية؛ - المطابقة لمفاهيم الشريعة الإسلامية؛ - تبني التميز كثقافة جماعية، و فردية، يسعى لتحقيقها بأعلى المعايير؛ - الشعور بالمسؤولية ؛ - بذل التواصل الداخلي و الخارجي ، كاولوية لتقديم الخدمات.

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع الرسمي للمصرف (<https://www.albaraka.com>)

(2020 ،bank.com)

كما يقوم مصرف السلام بعمليات التمويل الخاصة بالمشاريع الإستثمارية، وكافة الإحتياجات في مجال الإستغلال، و الإستهلاك عن طريق عدة صيغ تمويلية منها: المشاركة ، المضاربة، الإجارة ، المرابحة، الإستصناع ، البيع بالتقسيط، البيع الآجل ، الخ.....

- التجارة الخارجية: يضمن تنفيذ التعاملات التجارية الدولية دون تأخير، حيث يقترح خدمات سريعة وفعّالة من:

-وسائل الدفع على المستوى الدولي : العمليات المستنديّة ؛

-التعهدات و خطابات الضمان البنكية .

- الإستثمار و الإدخار يقترح ويؤمن

-إكتتاب سندات الإستثمار؛

-فتح دفتر التوفير (أمنيّتي) ؛

-بطاقة التوفير (أمنيّتي)؛

-حسابات الإستثمار ، ...الخ

- الخدمات :

-خدمة تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي ؛

-الخدمات المصرفية عن بعد " السلام مباشر " ؛

-خدمة "موبايل بنكنغ" ؛

-خدمة مايل سويفت " سويفتي " ؛

-بطاقة الدفع الإلكترونيّة " أمانة " ؛

-بطاقات السلام فيزا الدولية ؛

-خدمة الدفع عبر الأنترنت "E-Amina" ؛

-خزانات الأمانات " أمان " ؛

-ماكينات الدفع الآلي ؛

-ماكينات الصراف الآلي ، ...الخ

## 6. خاتمة

من خلال ما تم التطرق اليه حول التأصيل النظري لماهية التمويل وبعض المفاهيم المتعلقة بالتمويل وخصائصه، ومصادره ومن بين اهم مصادر التمويل، كالتمويل البنكي الذي يعتبر من أهم النشاطات المالية مثل التمويل الخارجي واثره على القطاعات الاقتصادية كونهما تمثل وسيطا بين المدخر والمستثمر،

اذ يعتبر التمويل من أساسيات إنشاء وتشغيل وتوسيع المؤسسات لمختلف أنواعها وأحجامها، وهذا من أجل تغطية مختلف احتياجاتها المالية للقيام بوظائفها وأنشطتها المعتادة، وهو ما يبرر الفرضية الاولى منها ما يتعلق ب:

- المصادر المتعددة الداخلية منها كالتمويل الذاتي نحو زيادة المدخرات واستغلال النشاطات الاستثمارية من خلال التمويل الخارجي كونه ايضا يشكل حجر الاساس في التغلب على انعكاسات السوق والصدمات المالية الغير متوقعة أهمها التمويل البنكي؛

- اما الفرضية الثانية فهي تفسر التطورات المالية والتحديات المتزايدة باتخاذ دعامة التمويل البنكي، كمؤشر مالي وائتماني تعتمد عليه كثير من المؤسسات الاقتصادية مثل ازدياد حدة المنافسة، التطور التكنولوجي ، زيادة نشاطات المؤسسات الناشئة كالانفتاح على السوق الدولية .

## 1.6 النتائج

ان من بين النتائج التي تم التوصل اليها حول اهمية التمويل البنكي باعتباره دعامة تحضى باهتمام الكثير من المؤسسات الاقتصادية هو:

- تأكد دور النظام البنكي الذي أصبح واحدة من أهم دعائم التنمية الاقتصادية وبدونها لا يستطيع أي اقتصاد معاصر أن يؤدي وظيفته؛
- الطلب على خدمات النظام المصرفي طلبا مشتقا من حاجة التنمية الاقتصادية، فبذلك يمكن القول إنه كلما اتسعت حدود التنمية زادت الحاجة إلى وجود نظام بنكي أكثر تطورا وأوسع خدمات؛
- يشكل مع المؤسسات الوسيطة والأسواق المالية شكل هيكل الائتمان الادخاري للاقتصاد الوطني.

## 2.6 التوصيات

- ان تحقيق معدلات نمو اقتصادية متزايدة وقابلة للاستمرار تتطلب ما يلي:
- إزالة العوائق التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي ،والمتمثلة في الاجراءات المالية والادارية المتاحة للمستثمرين والتعامل معها بشفافية دون تمييز؛
  - التاكيد على ضرورة ازالة العوائق المالية ،وتوفيراس المال الكافي ؛
  - تحقيق التوازنات المالية والائتمانية للمستثمرين ، نحو بلوغ الاهداف التنموية الاقتصادية للمجتمع وللدولة.

## 7. قائمة المراجع

1. <https://www.albaraka-bank.com> .(2020). الجزائر: بنك البركة .
2. <https://www.alsalamalgeria.com> .(2020). بنك السلام. الجزائر.
3. <https://www.bna.dz> .(2020). الجزائر: البنك الوطني الجزائري.
4. البنك الوطني الجزائري. (2018). النتائج المالية والتجارية للبنك. الجزائر: الموقع الرسمي للبنك.
5. بنك البركة. (2020). الجزائر.
6. بو الحية عبد الحكيم. (1998). مشكل التمويل في المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية.. الجزائر: رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة.
7. حمزة محمود زبيدي. (2002). إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني. الاردن: مؤسسة الرواق والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.
8. زبير عياش. (2012). تأثير تطبيق اتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الجزائر: طروحة دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي.
9. زكريا الدوري ويسرى السامرائي. (2013). البنوك المركزية والسياسات النقدية. الاردن: دار اليازوري العلمية، الطبعة الأولى عمان.
10. زواوي فضيلة. (2009). تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق المکانزمات الجديدة في الجزائر. الجزائر: مذكرة ماجستير في لعلوم الاقتصادية تخصص مالية المؤسسة، جامعة بومرداس.

11. طارق الحاج. (2010). *مبادئ التمويل*. الأردن: دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
12. عمر حسين،. (2000). *الموسوعة الاقتصادية*،. مصر: مؤسسة دار الفكر العربي الطبعة الرابعة القاهرة.
13. محمد العربي شاكر،. (2006). *محاضرات في تمويل التنمية الاقتصادية*. الجزائر، : جامعة محمد خيضر بسكر.
14. مصطفى رشدي شيحة،. (1999). *النقود والمعارف والائتمان*،. مصر: الدار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية.
15. نفيسة محمد باشري، أمانى عبد الجبار،. (1990). *إدارة الائتمان*. مصر: مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح.